الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان
MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DE L'HABITAT
MINISTRY OF EQUIPMENT AND HOUSING

الإدارة العامة للحوكمة بالديوان

تقييم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الأولى للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

وخطتي العمل التنفيذية على مستوى وزارة التجهيز والإسكان

الغاية	التدابير الاستراتيجية	النتائج المحتملة في تحقيق التدابير	الملاحظات
1- تأكيد الإرادة السياسية في إرساء تغيير ملموس في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.	الهدف أ: إستدامة الإرادة السياسية من أجل إحداث تغيير وتطوير في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وذلك من خلال التدابير الإستراتيجية التالية:	نعم [×] لا [ ] جزئيا [ ]	تم إيلاء أهمية كبيرة إلى الحوكمة ومكافحة الفساد بوزارة التجهيز والإسكان، وعلى هذا الأساس تم منذ صدور الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها تمكين المكلف بالخلية المركزية للحوكمة بجميع الصلاحيات المنصوص عليها بالأمر المذكور ودعم مجهوداته ومساعدته من قبل جميع مصالح الوزارة في دراسة الملفات واقتراح الحلول في

	التدبير الاستراتيجي1: الحرص على متابعة وفعاليَة التَتبعات التأديبيَة والقضائيَة.		شأنها. حيث تم تكوين لجنة داخلية يشرف عليها رئيس الخلية المركزية للحوكمة تضم رؤساء الهياكل الإدارية المعنية بمقاومة الفساد وذلك في إطار التنسيق مع الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد والتحري في الشبهات والإخلالات والنقائص وفي العرائض ذات الصلة بهذا الموضوع طبقا لما تنص عليه إتفاقية العمل المشترك الممضاة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2017،حيث تم تكوين لجنة داخلية بمقتضى مقرر من وزير التجهيز والإسكان يُشرف عليها المدير العام للخلية المركزية للحوكمة وبعضوية السيدين المدير العام للشؤون العقارية والقانونية والنزاعات والمتفقد العام للوزارة والمصلحة الفنية المعنية بموضوع الملف طبقا لما تنص عليه أحكام الأمر المذكور، وخاصة الفصل 9 الذي نص على وجوبية تركيز خلايا الحوكمة بكل وزارة في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الأمر ، كما نص الفصلان 2 و3 على أن تلحق خلية الحوكمة بالديوان بالنسبة للوزارات وأن يسيرها إطار لا تقل خطته عن مدير عام إدارة مركزية. وقد تم في نفس هذا الإطار تنظيم عدة أيام دراسية تحت إشراف

			المصالح المكلفة بالحوكمة برئاسة الحكومة لمناقشة مقتضيات تسيير رئيس الخلية المركزية للحوكمة ولمزيد توضيح أحكام الأمر عدد 1158 لسنة 2016 واقتراح إستصدار منشور توضيحي كما تم إعداد دليل إجراءات عملي يخص خلايا الحوكمة في ماي 2020 من قبل مصالح رئاسة الحكومة وشارك في صياغته رئيس الخلية المركزية للحوكمة بوزارة التجهيز والإسكان. هذا وقد تم التأكيد على ضرورة تفرغ رئيس خلية الحوكمة ودعمه بالعناصر البشرية بعد صدور الكم الهائل من النصوص القانونية المرتبطة بالحوكمة ومقاومة الفساد التي تعطي لرئيس الخلية صلاحيات كثيرة مرتبطة بالتبليغ عن الفساد والنفاذ إلى المعلومة والإدارة الإلكترونية والمواطن الرقيب والتنسيق مع الهيئات الدستورية ومتابعة التكوين في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد ومتابعة تقارير الرقابة... وقصد تنفيذ التدبير الإستراتيجي المتمثل في الحرص على متابعة وفعاليَة التَتبعات التأديبيَة والقضائيَة تم التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ملفات التقصي والبحث في عرائض التبليغ عن شبهات

			الفساد سواء الواردة عبر الرقم الأخضر أو عبر المراسلات العادية إلى الهيئة، علما أن معدل الملفات التي يتم التعاون فيها مع الهيئة ومعالجتها يبلغ حوالي 75 ملفا سنويا. والجدير بالملاحظة أن منظومة مقاومة الفساد بالوزارة مرتبطة بعمل 3 هياكل تعمل في تعاون فيما بينها: الخلية المركزية للحوكمة والتفقدية العامة والإدارة العامة للشؤون العقارية والقانونية والنزاعات وقد تم القيام بمعالجة عدة ملفات ذات العلاقة من بينها: -رفع قضايا جزائية، -تعهد الوزارة بشكايات في شبهات فساد، -تلقي إستدعاءات من النيابة العمومية، -التحري في ملفات مع مصالح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، -معالجة وإجابة على عرائض صادرة عن العموم وتتعلق بشبهات فساد، -القيام بمهمات تفقد لمختلف المصالح الجهوية

	التدبير الاستراتيجي 2: **إرساء جزر النزاهة ومخططات العمل الخاصة بها.**	نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☒	والمركزية والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة. ومن الضروري مواصلة التعاون والتنسيق المحكم مع الهياكل الرقابية سواء كانت إدارية أو قضائية للتوقي من الفساد. تم التنصيص على إحداث جزر النزاهة بالإستراتيجية الوطنية للحوكمة وقد تم في هذا الإطار التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لإرساء جزر النزاهة بالإدارات والمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر للوزارة وقد تم الإنطلاق في التأثيث لخطة العمل المشتركة بين الهيئة والوزارة والبدء في ذلك بإرساء جزر النزاهة بشركة تونس الطرقات السيارة وشركة دراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة يوم 11 جوان 2020 بمقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و تلاها العديد من اللقاءات بمقر

			الشركتين وذلك في إطار تطبيق ما ورد بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ومن المأمول أن يتم تعميم هذه التجربة لجزر النزاهة على بقية المنشآت والمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر للوزارة. ويهدف برنامج إرساء جزر النزاهة إلى مساعدة المؤسسة للتوقي من المخاطر المرتبطة بالتصرف الإداري والمالي وإلى تكريس مبادئ النزاهة والعمل التشاركي مع بقية الفاعلين والمتعاملين مع المؤسسة ومع المجتمع المدني. ويتمثل برنامج العمل المشترك الذي بدأ مع الهيئة ولم يكتمل في هذا الخصوص كالتالي: - ضبط الأهداف المرجوة للمشروع، إنطلاقا من المعطيات الخاصة بكل من المؤسستين. -تحديد المخاطر في المؤسستين وضبط خارطة لهذه المخاطر(cartographie des risques)لتحديد مكامن المخاطر في التصرف الإداري والمالي. -تدعيم قدرات المنتمين للمؤسستين. -خلق أعوان التغيير من فاعلين ومسيرين. -العمل على تحيين وتطوير الأداء المؤسساتي.

			-إرساء نظم لحوكمة العمل الإداري وحوكمة التصرف المالي. -إرساء نظام تقييم دوري ومتواصل للحفاظ على الإصلاحات المكتسبة.
	التدبير الاستراتيجي 3: **مأسسة آلية لإشراف على تنفيذ السياسات والبرامج و الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**	**نعم** [×] **لا** [ ] **جزئيا** [ ]	في إطار وضع آلية ناجعة في معالجة الملفات المرتبطة بالحوكمة ومكافحة الفساد وقصد التسريع في نسق الإجابة على الملفات المطروحة من قبل كل مصلحة إدارية بالوزارة وبالمؤسسات والمنشآت العمومية، وذلك في إطار تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة للإدارة الإلكترونية التي تشرف على برنامجه التنفيذي مصالح رئاسة الحكومة قصد الإعداد لسبل إرساء إدارة حديثة تواكب المستجدات التكنولوجية والرقمية، عملت الخلية المركزية للحوكمة بالتنسيق مع إدارة البحث والتنظيم والإعلامية بالوزارة على إحداث فضاء تشاركي يجمع جميع رؤساء خلايا الحوكمة بالإدارات الجهوية والمنشآت العمومية

			الراجعة بالنظر للوزارة مع رئيس الخلية المركزية للحوكمة يكون نقطة تواصل إلكتروني وحيني مع جميع رؤساء خلايا الحوكمة . وقد تمت تجربة الفضاء التشاركي من خلال إرسال مذكرات العمل أو النصوص الجديدة أو الإعلام باجتماعات أو ملتقيات أو طلب التحقيق في ملف فساد صادر عن أحد هيئات الرقابة يخص الإدارة المعنية أو طلب معطيات تخص المواطن الرقيب أو إبداء الرأي في النصوص ذات العلاقة بموضوع الحوكمة ومقاومة الفساد وغيرها من المواضيع الهامة التي تبين من خلال عملية التراسل الإلكتروني أن لها نتائج ناجعة من حيث السرية وسرعة التواصل والإجابة وتوفر المعلومة الحينية وفي الوقت المناسب. هذا وقد تم تعميم هذا الفضاء الإلكتروني التشاركي ليشمل رؤساء خلايا الحوكمة بالمنشآت والمؤسسات العمومية، وتجاوز العائق الفني الذي حال سابقا دون هذا التعميم وذلك بالتعاون مع منسق الإدارة الإلكترونية بالوزارة.

	التدبير الاستراتيجي 4: **تبسيط الاجراءات الإدارية.**	**نعم** [×] **لا** [ ] **جزئيا** [ ]	يتعلق البرنامج الحكومي الذي يشرف عليه رئيس الخلية المركزية للحوكمة في اعتماد مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية الراجعة بالنظر إلى الوزارة والمؤسسات العمومية تحت الإشراف ويتضمن البرنامج العديد من المراحل للوصول إما لإبقاء الإجراءات الإدارية، أو تبسيطها أو حذفها وذلك بعد جردها وتقييمها من قبل الإدارة ثم تقييمها من قبل أهل المهنة من القطاع الخاص. وقد تم ضبط نتائج المرحلة الأولى للمشروع المتعلقة بعمليتي الجرد والتقييم من قبل المصالح الإدارية المعنية وصولا إلى المرحلة الثانية والمتمثلة في نتائج إستشارة القطاع الخاص لتقييم الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية الخاصة بوزارة التجهيز والإسكان. وتم في مرحلة أولى تكريس التجربة بمقتضى الأمر عدد 3484 لسنة 2014 المؤرخ في 18 سبتمبر 2014، حيث تم إنهاء عملية جرد الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية كما تم إنهاء مرحلة تقييم الإجراءات المذكورة وفقا للآجال المضبوطة بخطة العمل المتفق عليها.

			وقد أبرزت عملية التقييم أن هناك 9 إجراءات تستدعي التبسيط من جملة 49 إجراء. وبعد استشارة القطاع الخاص الذي تولى هو الآخر تقييم الإجراءات التي تم جردها وتقييمها من قبل الإدارة. وتضم المنظمات المهنية المعنية بالإستشارة بالنسبة لوزارة التجهيز والإسكان: -الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، -هيئة المهندسين المعماريين التونسيين، -الجمعية الوطنية للمهندسين التونسيين الخبراء في قيس الأراضي، -الجمعية المهنية للبعث العقاري والبناء، -عمادة المهندسين التونسيين، -الغرفة الوطنية لمكاتب المراقبة الفنية للبناء والأشغال العمومية، -الغرفة الوطنية للباعثين العقاريين، -غرفة المقاطع، -الغرفة النقابية الوطنية للإشهار، - الجامعة الوطنية لمقاولي البناء والأشغال العمومية، - الجمعية الوطنية لمكاتب الدراسات والمهندسين

			الاستشاريين التونسيين. هذا، مع الإشارة إلى أن مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية يخضع إلى تقييم مرحلي لنتائج أعمال الوزارة من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية. كما أن المشروع يُتوج في النهاية بمراجعة لجميع النصوص التشريعية والترتيبية المستوجبة لتنفيذ نتائج التقييم وخاصة المرتبطة بتبسيط الإجراءات أو حذفها. وقد تبين أن هنالك توافق بين أهل المهنة والمصالح الإدارية فيما يتعلق بنتائج التقييم، حيث أبدت مصالح الوزارة رأيها النهائي في تبسيط 9 إجراءات إدارية، وتتمثل الإجراءات التسعة التي تم التوصل إلى إقتراح تبسيطها والتي تشمل إقتراحات القطاع الخاص فيما يلي: -الحط من المسافة الفاصلة بين حدود مثال التهيئة العمرانية والمساحة التجارية الكبرى ، -إبداء الرأي في ملفات التقسيمات ، -إبداء الرأي في رخص البناء وتجديدها، -إبداء الرأي في ملفات تعديل التقسيمات، -إبداء الرأي عند معاينة أشغال التهيئة الأولية

			والنهائية للتقسيمات، -إبداء الرأي في التفويت في العقارات التابعة لملك الدولة، -إبداء الرأي في ملفات تغيير صبغة الأراضي الفلاحية لأغراض غير فلاحية، -إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، -إبداء الرأي في إسناد ترخيص مسبق لتركيز المساحات التجارية الكبرى. هذا وقد تم إقتراح إدخال العديد من التبسيطات الإدارية على الإجراءات الإدارية المذكورة أعلاه ضمن المشروع الجديد لمجلة التهيئة الترابية والتعمير والتي يتم الإستشارة في شأنها في انتظار إتمام إجراءات إستصدارها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، كما أنه سيتم إستكمال تبسيط الإجراءات الإدارية المذكورة ضمن النصوص التطبيقية للمجلة الجديدة. وفي نفس هذا الإطار، تعمل الوزارة المكلفة بالاستثمار وفي إطار تنفيذ ما ورد بالنصوص التطبيقية لمجلة الإستثمار التنسيق مع الوزارة لمزيد تبسيط إجراءات منح التراخيص الإدارية الممنوحة من الوزارة حيث تم تعويض الترخيص الممنوح للباعث العقاري بكراس

			شروط وكذلك الترخيص الممنوح للمراقب الفني بكراس شروط. وفي إطار العمل على مواصلة المجهودات الرامية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المتعاملين مع الإدارة سواء كان مواطنا أو مؤسسة، تم العمل على إصدار الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 مؤرخ في 27 أوت 2020 المتعلق بإرساء مسار لمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة، بناء على نفس المقاربة التي تم اعتمادها في المشروع السابق المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية لممارسة الأنشطة الاقتصادية وقد قامت الوزارة بتنفيذ ما نص عليه الأمر المذكور وتكوين اللجان وتنفيذ جميع المراحل. ويهدف المشروع إلى: -تخفيف العبء الإداري الذّي يتحمله المتعامل مع الإدارة، -تكريس شفافية إسداء الخدمات الإداريّة، -الرفع من جودة الخدمات الإدارية، -تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها. وتتمثل مراحله في قيام المصالح الإدارية على مستوى

			كل وزارة بعملية جرد جديد الإجراءات الإدارية المتعلّقة بالحصول على الخدمات الإدارية وتقييم الإجراءات الإدارية والقيام باستشارة عمومية على الخط لتمكين العموم من تقديم الإشكاليات والمقترحات بخصوص الإجراءات الإدارية التي تم جردها و ضبط النتائج النهائية لعملية مراجعة الإجراءات وخطة عمل مفصلة لتفعيل مقترحات الحذف والتبسيط و عرض نتائج عملية المراجعة على المصادقة النهائية للحكومة و تنفيذ نتائج عملية المراجعة من خلال استصدار النصوص التشريعية والترتيبية المستوجبة في الغرض، وتقييم مدى التطبيق الفعلي للنتائج. وقد تولت الوزارة إعداد مقررات تكليف رئيس المشروع ولجنة القيادة ورؤساء الفرق والاعتماد خلال مختلف مراحل المشروع على تطبيقة معلوماتية تحت إشراف الإدارة العامة للإصلاح الإداري برئاسة الحكومة. حيث تمكّن هذه التطبيقة مختلف الأطراف المتدخّلة في المشروع (أعضاء اللجان وفرق العمل) من النفاذ إليها واستغلالها عبر شبكة الأنترنات عبر توفير اسم مستخدم لكل مستعمل.

			كما تم ضبط روزنامة إنجاز مشروع تبسيط الإجراءات بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة حيث تم الإنتهاء من عملية جرد لجميع الإجراءات المتعلقة بالخدمات الخاصة بالوزارة والمصادقة عليها والبدء في تنفيذ بقية المراحل.
	الهدف ج: **إيجاد وكسب دعم دولي و إقليمي وثنائي لمجهودات الدولة في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.** **التدبير الاستراتيجي 2:** **بناء تعاون دولي منسق وفاعل للسياسات والبرامج في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.**	**نعم** ☐ **لا** ☐ **جزئيا** ☒	يتم التعاون مع المنظمات الدولية الناشطة في مجال الحوكمة ومقاومة الفساد عبر مصالح رئاسة الحكومة في إطار التكوين المستمر لخلايا الحوكمة ومن بين هذه المنظمات والهياكل الدولية نذكر الأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة بالمدرسة الوطنية للإدارة ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومركز الكواكبي للتحولات الديموقراطية...

2- تشجيع المشاركة المجتمعية الفاعلة ودور المواطن الأساسي في جهود الدولة الرامية إلى إرساء الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.	**الهدف أ:** **تشريك المواطنين والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد** **التدبير الاستراتيجي 4:** **تعزيز ومأسسة دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.**	**نعم** [×] **لا** [ ] **جزئيا** [ ]	تعمل وزارة التجهيز والإسكان بالتعاون مع المجتمع المدني وخاصة في مجال الحوكمة، وقد أبرمت الوزارة العديد من الإتفاقيات مع الجمعيات كالجمعية التونسية للوقاية من حوادث الطرقات والجمعية التونسية للمدن الذكية كما تتعاون مع منظمة أنا يقظ وجمعية عتيد عند إجراء الإنتدابات أو عند طلب النفاذ إلى المعلومة وغيرها من الجمعيات الناشطة في مجال البنية التحتية ومتابعة المشاريع كالجمعية التونسية للمراقبين العموميين وجمعية مشيدون.... كما تعمل الوزارة بالتعاون مع أهل المهنة ومنظمة الأعراف والمنظمة الشغيلة بصفة تشاركية في المسائل المتعلقة بمشاغل أهل المهنة أو في المسائل الاجتماعية.

	الهدف ب: **إسهام المواطنين والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص في مراقبة ومتابعة وتقييم وتدقيق السياسات والبرامج المتعلقة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.** **التدبير الاستراتيجي 1:** **تدعيم آليات التفاعل بين الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص خاصة عن طريق تنفيذ فاعل للقانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرخ في 2015/11/27 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.**	نعم [×] لا [ ] جزئيا [ ]	تشارك الوزارة مع الهيئة العامة للشراكة بيت القطاع العام والقطاع الخاص برئاسة الحكومة في تجسيم مقتضيات النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باعتبار الوزارة هيكل تشييد وبناء، حيث أن الوزارة ممثلة بلجنة القيادة برئاسة الحكومة في هذا المجال، كما يتولى رئيس الخلية المركزية للحوكمة تقديم حلقات تكوين حول عقود الشراكة وعقود اللزمات لفائدة إطارات الوزارة لمزيد التعريف بهذه الآليات القانونية، كما تم أخيرا تكوين فريق عمل داخل الوزارة لاقتراح ودراسة المشاريع التي يمكن إدراجها في مجال الشراكة والسبل الكفيلة لإنجاحها ومتابعة تنفيذها.

	التدبير الاستراتيجي 3: **وضع الإجراءات الداخلية لاستعمال منظومة أ-مواطن من قبل مكاتب العلاقات مع المواطن بالوزارات والمؤسسات العمومية.**	**نعم** [×] **لا** [ ] **جزئيا** [ ]	تم العمل بالتعاون مع المكتب المركزي للعلاقة مع المواطن برئاسة الحكومة وتم عقد العديد من الإجتماعات وورشات العمل والدورات التكوينية وتُوجت باعتماد الوزارة لمنظومة أ-مواطن من قبل مكتب العلاقات مع المواطن والتي يتم استغلالها حاليا للرد على عرائض أو استفسارات المواطنين.
	التدبير الاستراتيجي 4: **- تشجيع اقامة شراكة ثلاثية تجمع بين الهيكل العمومي ومنظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.**	**نعم** [×] **لا** [ ] **جزئيا** [ ]	تمت إقامة شراكة ثنائية بين الوزارة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال إبرام إتفاقية عمل مشترك وفي إطار ذلك يتم التعاون مع منظمات المجتمع المدني أي عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال حضور الملتقيات والندوات وحلقات التكوين التي تنظمها الهيئة أو مصالح رئاسة الحكومة المكلفة

			بالحوكمة مع هذه المنظمات. ومن بين الملتقيات والندوات وورشات العمل نذكر: - ملتقى دولي بالأكاديمية الدولية للحوكمة، -إجتماع اللجنة الوطنية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقرير مناهضة التعذيب، - يوم دراسي يتعلق "بخلايا الحوكمة بين النص والتطبيق" تحت إشراف منظمة Friedrich Ebert stifitung، - ندوة إختتام الدورة التكوينية الثانية للأكاديمية الدولية للحوكمة، - المؤتمر الوزاري العربي المتعلق بـ "إدماج الإبعاد الإجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030 في السياسات الإجتماعية في الدول العربية"، - ندوة دولية تحت عنوان" النزاهة والحوكمة في قطاع الدفاع: تعزيز الديموقراطية والتنمية"، -ندوة دولية بالمدرسة الوطنية للإدارة حول "الحوكمة المحلية: تجارب ورهانات". ....

3- تحسين الشفافية والنفاذ إلى المعلومة في تنظيم المرفق العام و في التصرف في الموارد والنفقات العمومية.	**الهدف أ:** تركيز نظام انتداب في القطاع العام يضمن الشفافية والإنصاف والنجاعة ويشجع تشغيل الأشخاص الأقدر كفاءة ونزاهة. **التدبير الإستراتيجي 1 :** تدعيم الشفافية على مستوى إجراءات الانتداب والترقية في القطاع العام . **التدبير الإستراتيجي 2 :** مراجعة وصياغة نظام تأجير الأعوان العموميين . **التدبير الإستراتيجي 3 :** إرساء آليات تسمح بالمراقبة المناسبة على القرارات التقديرية وعلى الأعوان العموميين المؤهلين لاتخاذها خاصة من خلال	نعم [×] لا [ ] جزئيا [ ]	شركت الوزارة منظمتي "I WATCH" و "عتيد" في المناظرات الخارجية التي نظمتها سنة 2016 حيث تم إمضاء إتفاقية شراكة مع المنظمتين و تعيين ممثل لهما بلجان المناظرات، كما تم تشريك منظوريهما لمراقبة إجراء الإمتحانات الكتابية و الشفاهية للوقوف على مدى تطبيق مبادئ الشفافية و المساواة في إختبار الأعوان الذين سيتم إنتدابهم. و لتدعيم الشفافية على مستوى إجراءات الإنتداب والترقية في القطاع العام يتم إقتراح ثلاثة مترشحين لكل تعيين بخطة وظيفية عليا بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة. كما قامت الوزارة بتطوير منظومة تعنى بتخزين الكفاءات الخاصة بالإطارات قصد الإستئناس بها عند التسميات في الخطط الوظيفية. وتقوم الوزارة سنويا بحركة في الإطارات الجهوية يتم فيها نقلة بعض الإطارات و الترقية و التسمية في خطط وظيفية، وتتم العملية بناء على كل من بطاقات رغبات و إختيارات الإطارات الجهوية و على بطاقات تقييم للمديرين الجهويين، يتم عرضها على

	تكريس مرجعيات عمل.		لجنة ، و تقوم هذه الأخيرة بدراسة الطلبات و إعداد الحركة السنوية للإطارات الجهوية. وتطبيقا لمقتضيات الإدارة الإلكترونية تم إرساء منظومة التصرف في الأرشيف الوسيط و رقمنة الوثائق الحيوية ليقع إعتمادها بالمصالح المركزية والمصالح الجهوية كما تم إعداد تطبيقات إلكترونية بالتنسيق مع إدارة الإعلامية تعنى بملفات الدراسات بإدارة المياه العمرانية و ملفات الباعث العقاري و تحسين السكن بالإدارة العامة للإسكان و ملفات التعاون الدولي بالإدارة العامة للتخطيط و التعاون و تكوين الإطارات.

	الهدف ب : **وضع مدونات سلوك ومواثيق أخلاقية تضمن حسن استعمال الموارد العمومية وتسهم في تكريس أعلى درجات المهنية والنزاهة لدى الأعوان العموميين .** **التدبير الإستراتيجي 1 :** **نشر مدونات السلوك ومواثيق الأخلاق المهنية النافذة المتعلقة بالأعوان العموميين .** **التدبير الإستراتيجي 2 :** **تعميم مدونات السلوك ومواثيق الأخلاق المهنية القطاعية على القطاعات ذات المخاطر.**	نعم [×] لا [ ] جزئيا [ ]	تم تعميم وتوزيع مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي على جميع الهياكل المركزية والجهوية على إثر صدور الأمر عدد 4030 لسنة 2014 المتعلق بالمصادقة على مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي ويتم حاليا إجراء دورات تكوينية حول مدونة السلوك وأخلاقيات العون العمومي. كما قامت أغلب المؤسسات والمنشآت العمومية الراجعة بالنظر للوزارة بإعداد مدونة سلوك خاصة بها، حيث تولت شركة سومترا-جات إعداد مدونة سلوك خاصة بالشركة كما قامت شركة تونس الطرقات السيارة بإعداد مدونة سلوك خاصة بأعوانها ونفس الشيء بالنسبة لوكالة التهذيب والتجديد العمراني وتتولى حاليا كل من شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بإعداد مدونة سلوك خاصة بكل منهما.

	الهدف ج : **ضمان النفاذ إلى المعلومة لكافة الأشخاص خاصة في بعض المجالات .** **التدبير الإستراتيجي 1 :** **تأمين تنفيذ القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة .** **التدبير الإستراتيجي 2 :** **إجازة وتسهيل الوصول إلى الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجراءات والملفات القضائية .**	**نعم** [×] **لا** [ ] **جزئيا** [ ]	عملا بمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016، المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة حرصت الوزارة على تطبيق التشريع الجاري به العمل وتمكين طالبي المعلومة من الحصول عليها، وقد تم تركيز العمل على الموقع الرسمي للوزارة الذي يعتبر الهدف الأول الذي يقصده الباحث عن المعلومة فتم إحداث رابط إلكتروني يُكلف بمتابعته مكتب العلاقات مع المواطن للإجابة على كل طالبي النفاذ إلى المعلومة، بالإضافة إلى ذلك تحرص الوزارة على النشر التلقائي للمعلومات بموقع الوزارة طبقا لأحكام الفصل 6 من القانون المذكور. وفي هذا المجال تصدرت وزارة التجهيز والإسكان المرتبة الأولى في احترام التراتيب القانونية المتعلقة بحق النفاذ إلى المعلومة، هذا ولم يقتصر عمل الخلية المركزية للحوكمة على متابعة احترام آجال وإجراءات الإجابة على مطالب النفاذ إلى المعلومة من قبل مكتب العلاقات مع المواطن أو من قبل إدارة النزاعات بالوزارة بل عملت على ضمان نشر جملة البيانات المذكورة بالقانون المتصلة بضرورة النشر التلقائي

	التدبير الإستراتيجي 3 : **تيسير النفاذ إلى المعلومة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والإعلام من خلال اعتماد قنوات اتصال واضحة.**		للمعلومة، حيث عملت الوزارة على تحيين تلك المعطيات بصفة دورية بموقع واب الوزارة لتكريس قاعدة النشر الاستباقي لكل المعطيات المتوفرة للتحيين و الإثراء. ويتم التنسيق مع إدارة البحث والتنظيم والاعلامية صلب الوزارة للنشر التلقائي للمعلومات المطلوبة من المواطنين وللخدمات المسداة من الوزارة وللتقارير الإدارية والمالية والأنشطة والمشاريع والنصوص القانونية وغيرها من المعطيات الهامة. أما فيما يتعلق بمطالب النفاذ إلى المعلومة فقد بلغت المطالب سنة 2020 ،54 مطلبا، مقارنة بسنة 2019 التي بلغت خلالها المطالب 51 مطلبا و32 مطلبا سنة 2018 وتخص الذوات الطبيعية والذوات المعنوية (جمعيات – مجتمع مدني- هيئات مهنية) بالإضافة إلى 7 قضايا مرفوعة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2020 مقارنة بـ 18 قضية خلال سنة 2019. وقد تم في شأنها تسجيل ملاحظات إيجابية في تعامل الإدارة مع طالبي المعلومة، كما تم مد هيئة النفاذ إلى المعلومة بجميع المعطيات المتعلقة بمطالب النفاذ إلى المعلومة وصفة الطالب وتاريخ المطلب

			وتاريخ إجابة الوزارة على كل مطلب . وينص الفصل 6 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة على أن من بين المعلومات التي يتعين نشرها ووضعها على ذمة العموم هي تقارير الرقابة، لذلك عملت الوزارة إنطلاقا من سنة 2021 على نشر أهم مخرجات تقارير التفقد ووضعها على موقع الوزارة.
	الهدف د : **تحسين الشفافية في مسار اتخاذ القرارات المتعلقة باستعمال الأموال العمومية .** **التدبير الإستراتيجي 1 :** **تحسين آليات التصرف في مجال الطلب العمومي .** **التدبير الإستراتيجي 2 :** **تحسين أنظمة المتابعة والمراقبة والتدقيق في مجال الأموال العمومية .**	**نعم** [×] **لا** [ ] **جزئيا** [ ]	تعتبر وزارة التجهيز والإسكان من أول الوزارات التي اعتمدت على المنظومة الإعلامية Tuneps لإجراء الصفقات العمومية على الخط دعما لمبدإ الشفافية وذلك بوكالة التهذيب والتجديد العمراني ثم تم تعميمها على جميع المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية. كما ساهمت الوزارة في صياغة وثيقة التصرف في المخاطر في الصفقات العمومية وتسهر بالتنسيق مع الهيئة العامة للطلب العمومي على تحسين جودة التراتيب القانونية في مجال الطلب العمومي. ولتحسين أنظمة المتابعة والمراقبة والتدقيق في مجال

			الأموال العمومية تعتبر وزارة التجهيز والإسكان من أول الوزارات التي اعتمدت إجراءات إرساء نظام الجودة iso 9001 وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات الممنوحة للمتعاملين معها من خلال التركيز على تطوير أهم الأنشطة والتراخيص الخاصة بقطاع التجهيز والإسكان والتصرف في المشاريع بدء بالدراسات ومرورا بالتنفيذ إلى غاية الختم النهائي. بالإضافة إلى ذلك وقصد مزيد تحسين آليات التصرف في مجال الطلب العمومي تحرص الوزارة على إجراء جميع الطلبات العمومية خارج الصفقات العمومية عبر منظومة shopping mall وذلك من قبل المصالح المركزية والجهوية والمنشآت العمومية الراجعة بالنظر للوزارة.

التدابير المقترح إدراجها من قبل وزارة التجهيز والإسكان ضمن الاستراتيجية الوطنية الثانية للحوكمة 2022-2026 لتحقيق الأهداف المرجوّة

التدابير المقترح إدراجها من قبل وزارة التجهيز والإسكان ضمن الاستراتيجية الوطنية الثانية للحوكمة 2022-2026 لتحقيق الأهداف المرجوّة

الغاية الاستراتيجية	التدبير الإستراتيجي	الهدف
1-تطوير أدوات عمل وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة في مجال الحوكمة والتوقي من الفساد.	- تدعيم الاتصال والتحسيس حول طرق التصرف الحديثة في القطاع العام وتعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة. -مزيد تركيز أنظمة معلومات تمكن من تحسين جودة الخدمات العمومية. - التركيز على مزيد رقمنة الخدمات الإدارية	مزيد تشجيع اعتماد ونشر وتعميم طرق التصرف الحديثة في القطاع العام.

	المسداة وتطوير اساليب العمل. - تطوير منظومة الشراء العمومي على الخط وتحسينها.	
	-مزيد تطوير قدرات المسؤولين في الدولة والأعوان العموميين حول الإطار التشريعي والترتيبي المتعلق بالتصريح بالممتلكات والمصالح وبالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وبمكافحة الإثراء غير المشروع. -تحيين التراتيب التنظيمية للإدارات وللمنشآت والمؤسسات العمومية بما يمكنها من تجسيد آليات الحوكمة والتوقي من الفساد. -تحسين حوكمة إمكانات وقدرات منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الحوكمة والتوقي من الفساد. -تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. -إستكمال مراحل إرساء جزر النزاهة بالمصالح العمومية. -مزيد التعاون مع المواطنين ومنظمات المجتمع	- إعتماد منوال حوكمة يعزز إستمرارية المؤسسات ويراعي خصوصياتها ويضمن نجاعتها وتألقها ويرفع من قدرات أعوانها في علاقتها مع بقية الأطراف الفاعلة في مجال الحوكمة والتوقي من الفساد.

	المدني والقطاع الخاص لفهم كيفية تحسين إجراءات مراقبة ومتابعة وتقييم وتدقيق السياسات والبرامج في مجال الحوكمة. - إدراج ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد ضمن برامج التكوين بمدارس التكوين الأساسي والمستمر بالقطاع العام. - مزيد الترفيع في نسبة مستعملي المنظومات الإعلامية للتراسل الالكتروني وتبادل المعطيات ووسائل العمل عن بعد على مستوى المصالح المركزية والجهوية والمنشآت العمومية.	- إرساء الوضوح في توزيع المهام بين مختلف الهياكل العمومية والخاصة المتدخلة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد بهدف إضفاء مزيد من النجاعة على تدخلاتها.
2-توضيح دور مختلف الفاعلين المتدخلين في مجال الحوكمة وتحسين التنسيق فيما بينها.	- مراجعة النصوص المنظمة للإطار القانوني والمؤسساتي والتنظيمي للهيئة المكلفة بالحوكمة وملاءمتها مع أحكام الدستور. -إرساء إطار قانوني ينظم الفساد في القطاع الخاص لمساعدة القضاء والهيئة المكلفة بالحوكمة في البت في ملفات الفساد في القطاع الخاص. -تنظيم دور هياكل الرقابة وضمان التنسيق فيما	

	بينها وتفادي تشتت الصلاحيات. -مراجعة الإطار القانوني المنظم لخلايا الحوكمة لتعزيز ودعم نجاعتها وتوضيح علاقاتها مع بقية هياكل الحوكمة والتوقي من الفساد. -تعزيز الدور الرقابي للسلطة التشريعية وللمجتمع المدني والهيئات المستقلة.	إضفاء مزيد من النجاعة والوضوح للعمل الرقابي والإستقصائي لتعزيز الحوكمة والتوقي من الفساد.

3- تدعيم مبدأ المساءلة للحيلولة دون الإفلات من العقاب ولضمان المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز.	-تيسير فهم النصوص القانونية وتطوير وتعزيز القدرات القضائية في مجال الحوكمة. تحسين الإطار القانوني والمفاهيمي المتعلق بمكافحة أعمال الفساد. - تدعيم العقوبات المتعلقة بأعمال الفساد في القطاع العام والقطاع الخاص. - تعزيز استقلالية هياكل الوقاية والتتبع وهيئات الزجر والردع. - تمكين المواطنين من الحق في التعبير عن مواطن الفساد والإبلاغ عن العراقيل القانونية. - مزيد تطوير نظام التصريح بالممتلكات والمصالح والإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين ومكافحة الإثراء غير المشروع. - مزيد إحكام تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالتصريح بالممتلكات والمصالح والإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين ومكافحة الإثراء غير المشروع.	الحد من إنتشار الفساد وتحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

4- حوكمة الإستثمار في البنية التحتية والسكن والتهيئة الترابية.	-تقييم وتحيين ومراجعة النصوص القانونية والتشريعات المنظمة لإنجاز مشاريع البنية التحتية والتصرف في الفضاء الترابي. -إصلاح المنظومة القانونية للطلب العمومي وتدعيم مبادئ النزاهة والشفافية والمساواة أمام الطلب العمومي. -إعتماد خارطة المخاطر والتقليص في الآجال وتبني المراقبة اللاحقة واعتماد الجودة والتحكم في الكلفة عند إنجاز المشاريع التنموية. -وضع إستراتيجيات واضحة وخطط عمل قابلة للتنفيذ في القطاعات التنموية المتصلة بالسكن والتهيئة الترابية والتعمير وتفادي البناء الفوضوي. - تعزيز قطاع التهيئة والتعمير في الفضاءات الترابية المحلية لتوفير الإطار الأمثل للتنمية. - حوكمة التصرف بالمؤسسات الناشطة في مجال البنية التحتية.	ضمان جودة المرافق العمومية وديمومتها وإعادة بناء الثقة بين الإدارة ومستعملي هذه المرافق.